الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.28

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 November 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٢ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

السلع الأساسية

نيجيريا* مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٥١/١٦٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٤ المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها الكامل،

وإذ تعيد تأكيد نتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠[١]، وخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر، ولا سيما الفقرات من ٦٤ إلى ٦٨ والفقرة ١٤٤[٢]،

وإذ تعيد أيضا تأكيد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٣]،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) TD/390.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) القرار ٥٥/٢.

101100 101100 00-73740 (A)

وإذ ترحب بإعلان[٤] وبرنامج عمل[٥] هافانا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة بلدان الجنوب في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما مع القلق بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٦] عن تدهور أسعار السلع الأساسية،

وإذ تحيط علما بتقرير الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية [٧] المعقودة في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في جنيف،

وإذ تدرك أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع السلع الأساسية الذي لا يزال يشكِّل المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير والمصدر الأول لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل والادخار المحلي، فضلا عن كونه قوة محركة للاستثمارات وعاملا مساعدا على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية لاستمرار الأحوال الجوية غير المواتية على جانب العرض في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وآثار الأزمات المالية على الطلب على السلع الأساسية، وكذلك استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية الأمر الذي يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة وفي الوصول على نطاق واسع إلى أسواق سلعها الأساسية،

وإذ تؤكد ضرورة قيام البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بإجراء تحول صناعي محلي في إنتاج السلع الأساسية من أجل تحسين الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في حصائل صادراتها وزيادتها، تحقيقا للنمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية في إطار سعيها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي،

---

(٤) A/55/74، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق.

(٦) A/55/332.

(٧) TD/B/47/11 (المجلد الأول)، سيصدر التقرير في شكل نهائي، بالإضافة إلى التقارير عن الدورات التنفيذية الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين، بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٥ (A/55/15/Rev.1).

١ - **تشدد** على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بمواصلة العمل على وضع سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعزيز القدرة التنافسية؛

٢ - **تعرب** عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات لوضع الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك المبادلات السلعية، وعن طريق استخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٣ - تحث البلدان المتقدمة النمو على أن تواصل من أجل وحدة الهدف والكفاءة، دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الضعيفة الصغيرة من أجل تنويع السلع الأساسية وتحرير التجارة، وذلك من خلال جملة أمور منها تقديم المساعدة التقنية والمالية للمرحلة التحضيرية لبرامجها الخاصة بتنويع السلع الأساسية؛

٤ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة فيما بينهم؛

٥ - **تكرر** تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مع مواصلة جهود التنويع، في البلدان النامية ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) لزوم تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التحول الصناعي لسلعها الأساسية لزيادة عائدات صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) التقليل في سياق عملية تحرير التجارة، من التعريفات القصوى إلى أدنى حد ممكن وإلغاء استخدام السياسات والممارسات المخلة بالتجارة والحواجز غير التعريفية، لما لها من أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة الهيكلة اللازمة لقطاع السلع الأساسية، ولأنها تؤثر سلبا على تدابير تحرير التجارة التي تتخذها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وعلى الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر؛

(ج) من الضروري في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، التي أدت إلى تقليص الفروق الممنوحة من النظم التجارية المتمتعة بالأفضلية، اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، وبخاصة عن طريق تعزيز المساعدة

التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه من عوائق متصلة بالعرض، من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية فيها، وتذليل ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

(د) المحافظة على التعاون المالي الفعَّال والمناسب لتيسير تحكم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في التقلبات المفرطة في حصائل صادرات السلع الأساسية والمضي به قدما؛

(هـ) يتسم التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات والمعارف الجديدة في عمليات الإنتاج وتدريب موظفي البلدان النامية التقنيين والإداريين والتجاريين بأهمية فائقة لتحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(و) توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(ز) هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير وتكثيفهما، وتوفير الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تنفذ في البلدان النامية في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٦ - **تشجع** الصندوق المشترك للسلع الأساسية على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والهيئات الأخرى ذات الصلة، توسيع نطاق أنشطة الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية وزيادة حجم الأموال المتاحة لديه لأغراض البحث والتنمية والخدمات الإرشادية في البلدان النامية، بما في ذلك دعم البحوث التكيفية بشأن الإنتاج والتجهيز الموجهة إلى صغار الملاك وإلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وذلك لتوسيع نطاق الأنشطة وبالتالي لكفالة المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة؛

٧ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في حدود ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تمويل تنويع سلعها الأساسية، وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية في إطار أعمالها التحضيرية للاشتراك بصورة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي صياغة جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

٩ - **تقرر** أن تدرج البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية'' في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين.